أثينا ابلغت الخرطوم انها افرجت عن السفينة

السودان ينتقد احتجاز اليونان شحنة متفجرات "لأغراض مدنية"

□ *الخرطوم – النور أحمد النور*

■ استدعت وزارة الخارجية السودانية امس السفير اليوناني في الخرطوم واحتجّت على احتجاز بلاده سفينة تحمل متفجرات تستخدم للاغراض المدنية كانت في طريقها من ميناء قابس التونسي الى ميناء بورتسودان على ساحل البحر الاحمر على رغم افراج اثينا عن السفينة في وقت لاحق.

وعُلم ان السفير اليوناني في الخرطوم وعد بإبلاغ حكومته الاحتجاج السوداني، وارسال الوثائق التي سُلمت اليه الى اثينا، والسعي الى احتواء الموقف واستمرار الاتصالات بين البلدين لمعالجة الموضوع وازالة الآثار التي خلفها. وأبلغ وزارة الخارجية بأن حكومته أفرجت عن الباخرة.

وأبقى وزير البحرية التجارية اليوناني جورج انوميرتس على شكوك بلاده ازاء شحنة المتفجرات التي ضبطتها في مياهها الاقليمية الاحد. وقال ان كمية المتفجرات المضبوطة (٦٨٠ طناً) لا يمكن ان تكون موجهة الى شركة خاصة لاستخدامات مدنية.

وذكر ان التحقيق جار لمعرفة من يقف خلف الشركة التي كانت شحنة الباخرة موجهة اليها. وتابع: «حتى في حال كانت شركة تجارية عادية فماذا عساها تفعل بهذه الشحنة الهائلة».

لكن وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل اكد ان السفينة المعنية محمّلة بمواد متعاقد عليها مع بعض الجهات السودانية لاستخدامات مدنية معروفة وان المادة التي تحملها هي «نترات الالومنيوم».

وقال اسماعيل في حديث نقلته وكالة الانباء السودانية الرسمية ان الشركة التي اشترت الشحنة «موجودة ومسجلة في السودان ويملكها رجل الأعمال عصام بكري الخليفة» وانها تتعامل مع شركات اخرى بينها شركة تونسية استوردت عبرها الشحنة الى عدد من المؤسسات السودانية. واوضح ان «كل الوثائق المؤيدة لذلك اعتمدت في وزارة الخارجية السودانية». وابدى استياء حكومته من تسرّع الجهات اليونانية قبل التثبّت من الحقيقة.

واعلنت «الشركة المتكاملة للكيماويات والتنمية» ملكيتها للشحنة المحتجزة في اليونان. وقال المدير التنفيذي للشركة عصام بكري الخليفة لـ«الحياة» ان السفينة مستأجرة من جزر القمر وان حمولتها ٦٥٥ طناً من «نترات الالومنيوم» التي تستخدم في صناعة الاسمنت والتعدين والنفط والطرق وصناعات اخرى.

وافاد ان قيمة الشحنة ٤٩٠ ألف دولار، وان الباخرة مستأجرة بمبلغ ٩٠ ألف دولار، موضحاً ان شركته تعاقدت مع الشركة التونسية للمفرقعات والذخيرة التي زار مديرها الخرطوم في وقت سابق. وتحركت الباخرة من ميناء قابس التونسي في ١٣ ايار (مايو) الماضي وكان منتظراً ان تصل الى ميناء بورتسودان في ٢٤ ايار لكنهم فوجئوا بتغيير قبطان الباخرة وجهتها حتى احتجزت في اليونان.

ولم يستبعد الخليفة ان تكون حدثت محاولات لتغيير مسار الشحنة او تحويلها الى مصلحة اخرى. وقال ان تأخير الشحنة ٣٢ يوماً كلّف شركته ٣٠ ألف دولار يومياً اضافة الى احتجاجات المصانع السودانية المتعاقدة معه. وهدد بتحريك اجراءات قانونية ضد الشركة الناقلة والسفينة وقبطانها «لانهم لم يلتزموا بتوصيل الشحنة في مواعيدها وتحركوا في موانئ تركية ويونانية لم تكن ضمن خط سيرهم».

واضاف ان شركته التي تأسست في العام ٢٠٠٠ تتعامل في تجارة هذه المواد بموجب تصديق من مفتش عام المفرقعات في السودان، وانه بصدد استيراد شحنات اخرى جرى تصريح اعتماداتها المالية، موضحاً ان من ابرز عملائه شركتي اسمنت عطبرة وربك وشركات التعدين والشركة الصينية التي تستثمر في النفط السوداني.

وفي تونس (أ ف ب) اكدت الشركة التونسية للمتفجرات والذخيرة في بيان انها وقّعت «اتفاقاً تجارياً مع الشركة السودانية (انتيغريتاد كيميكالز اند ديفيلومبنت) ومقرها الخرطوم لتزويدها بكمية ٦٨٠ طناً من المتفجرات لأغراض مدنية». واضافت ان الاذن بشحن الكمية صادر عن السلطات السودانية وان عمليات التحميل جرت يومي ١٢ و١٣ ايار في مرفأ قابس (جنوب) على متن السفينة «بالتيك سكاي» التي أبحرت في ١٣ ايار الى بورتسودان.

واوضحت الشركة التونسية انها ابلغت السلطات التونسية في السادس من حزيران (يونيو) الجاري، بعد ان هددت الشركة التي تملك السفينة، بمصادرة الشحنة واعادة بيعها في حال لم تدفع لها مبالغ اضافية.

وقال وزير البحرية التجارية اليوناني جورج انوميريتيس ان وثائق السفينة تظهر ان الشحنة موجهة الى الشركة السودانية الا ان العنوان المكتوب على الشحنة كان صندوق بريد في الخرطوم. واضاف ان التحقيقات اظهرت ان لا وجود لهذه الشركة. وأصرّ على ان الكمية التي كانت تحملها السفينة «كانت هائلة ومن غير المعقول ان تكون موجهة لشركة خاصة لاستخدامها في أغراض مدنية». واعتبر ان الكمية التي تحملها السفينة من الديناميت «في حجم قنبلة ذرية».

عنصر من الوحدات الخاصة اليونانية يحرس السفينة «بالتيك سكاي». (ا ف ب)، وفي الاطار احد صناديق المتفجرات. (ا ب)

أزمة تونسية - يونانية بسبب سفينة المتفجرات

□ *تونس – رشيد خشانة*

■ حمل وزير الداخلية التونسي الدكتور هادي مهني أمس على وزير البحرية والتجارية اليوناني واتهمه بافتعال ضجة إعلامية انطلاقاً من معاملات تجارية عادية.

وأفاد مهني في مؤتمر صحافي عقده في تونس أمس، ان رئيس قضاة التحقيق التونسيين سينتقل إلى اليونان للتحقيق مع ربان السفينة الأوكرانية التي تحمل العلم القمري، في شأن صفقة المتفجرات التي كان يفترض أن تنقل من ميناء تونس إلى ميناء بورتسودان عبر قناة السويس، لكنها اتجهت إلى البحر الأسود ثم عادت إلى المياه اليونانية، حيث ضبطت الشحنة.

وأوضح مهني أن الشركة التونسية التي باعت المتفجرات تعمل منذ أربعين عاماً وتصنع مفرقعات تستخدم في مقاطع الحجارة وأعمال التفتيش عن النفط وإقامة الجسور والسدود. وأشار إلى أن أطرافاً أوروبية، بينها فرنسيون، تملك حصصاً من رأسمالها تقارب النصف. وأشار إلى أن الشحنة المكونة من ١٤٠ ألف صاعق ومواد متفجرة أخرى تكفي بالكاد لسد حاجات بلد مثل السودان لشهرين أو ثلاثة، مؤكداً أنها موجهة للاستخدام في أغراض مدنية.

ورداً على تصريحات الوزير اليوناني، أفاد مهني بأن الشركة السودانية التي اشترت الشحنة واسمها «انتغريتيد كيميكلز أند ديفالابمنت»، ليست وهمية، وقال إنها مسجلة في القيد التجاري السوداني تحت الرقم ١٩٣٧٣ بتاريخ ٢٣ نيسان (ابريل) ٢٠٠٢. وزاد انها حصلت على ترخيص من وزارة الداخلية التونسية لاستيراد الشحنة.

وتوقع مراقبون في تونس أن تلقي تداعيات القضية ظلالاً على العلاقات التونسية – اليونانية، خصوصاً في ضوء احتمال انعكاسها سلباً على الموسم السياحي في تونس، المنافسة التقليدية لليونان، إلا أن مهني أكد أن الحكومتين ستعالجان القضية من خلال القنوات الديبلوماسية وتحولان دون تطورها إلى أزمة سياسية بين البلدين.

الجزائر: توجه نحو حرمان مدني وبلحاج من الخطابة والإمامة بعد إطلاقهما

□ *الجزائر– محمد مقدم*

■ أفادت مصادر سياسية أن السلطات الجزائرية إتخذت أخيرا سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تأكيد حكم القضاء العسكري الحد من حرية نشاط قادة «جبهة الإنقاذ الاسلامية» المحظورة مباشرة بعد الإفراج عنهم مطلع الشهر المقبل.

وقالت مصادر مطلعة ان الحكومة قررت منع زعيمي «جبهة الإنقاذ» الشيخين عباسي مدني وعلي بلحاج من إلقاء الخطب والدروس في المساجد والمصليات مثلما كان مسموحاً لهما قبل اعتقالهما في نهاية حزيران (يونيو) ١٩٩١ بتهمة المساس بأمن الدولة، وكلفت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتنفيذ القرار في كل المساجد والمصليات الجزائرية.

وجاء الكشف عن هذه الإجراءات التي سبقت الإفراج عن بقية السجناء من قادة الحزب المحظور في سياق بروز إجماع في أوساط الحكم بضرورة تمكين قادة «الإنقاذ» من حرياتهم الفردية من دون تجاوز مضمون الحكم القضائي الصادر في حقهم في العام ١٩٩٢ الذي يمنعهم من ممارسة حقوقهم المدنية لمدة خمس سنوات كاملة. ويعني ذلك، كما تذكر هذه المصادر، منعهم من حق تشكيل أحزاب سياسية أو العضوية في التشكيلات القائمة حاليا كما يمنع عليهم تأسيس جمعيات خيرية أو اجتماعية إضافة إلى حرمانهم من حق الترشح في الانتخابات المحلية أو الوطنية.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تحد من قوة تأثير قادة الحزب المحظور على المشهد السياسي خلال الاستحقاقات الرئاسية المقررة مطلع العام المقبل. وكانت صحف محلية نسبت الى أفراد من عائلة الشيخ بلحاج تأكيده أنه قرر أن لا يترك السياسة بعد الإفراج عنه. ولم تعلق السلطات الحكومية على هذه التصريحات التي تؤكد توجه الرجل الثاني في جبهة الإنقاذ إلى تبني منطق المواجهة مع السلطات وهو التوجه الذي ظل يعبر عنه خلال الأعوام الأخيرة من خلال «الرسائل الشفهية» التي كان يسربها من وراء أسوار السجن العسكري في البليدة عبر أفراد من عائلته.

وكان مدني وبلحاج برزا في المشهد السياسي مطلع الثمانينات بفضل الخطب والدروس في المساجد التي كانت تلقى إقبالاً كبيراً بخاصة في مسجدي «السنة» في باب الواد و«إبن باديس» في القبة. وكانا يعملان قبل ذلك في مجال التعليم، اذ عمل مدني محاضراً في معهد علوم النفس والتربية.

صحافي مغربي سجين يُنهي إضراباً عن الطعام استمر ٤٨ يوماً

□ *الرباط – محمد الأشهب*

■ علّق الصحافي المغربي حامل الجنسية الفرنسية علي المرابط اول من امس اضرابه عن الطعام الذي استمر ٤٨ يوماً.

وقال الأمير هشام بن عبدالله نجل شقيق الملك الراحل الحسن الثاني في مؤتمر صحافي في الدار البيضاء ان قرار تعليق الاضراب جاء «من دون شروط» وان المرابط اتخذه بهدف «الدفاع عن قضيته بشكل افضل».

وكان الامير هشام زار الصحافيين المعتقلين علي المرابط ومصطفى العلوي في مستشفى في الرباط نقلا اليه اثر تدهور اوضاعهما الصحية، بعد ان وجه طلباً في الموضوع الى وزير العدل المغربي محمد بوزوبع.

وتزامن تعليق الاضراب عن الطعام مع تزايد تدخلات شخصيات اميركية وفرنسية بارزة طلبت من السلطات المغربية اطلاق سراح المرابط.

ولا يزال الصحافي مصطفى العلوي ينتظر قرار احالته مجدداً على قاضي التحقيق في تهمة نشر بيان مزعوم لجهة ادعت المسؤولية عن هجمات الدار البيضاء، لكن المدعي العام في الرباط قال ان ثلاثة صحافيين آخرين رهن الاعتقال بسبب نشر مقال في صحيفتين جهويتين لاحد المتورطين في الهجمات يدعى سيف الاسلام وهو معتقل ايضاً مع افراد من اسرته.

ودانت نقابة الصحافيين المغاربة محاكمة الصحافيين وفقاً لقانون محاربة الارهاب ودعت الى تفعيل قانون الصحافة.

وكانت محكمة الاستئناف في الرباط اصدرت حكماً بالسجن ثلاث سنوات مع النفاذ في حق المرابط بتهمة «المس بالاحترام الواجب للملك» وحظرت الصحيفتين الهزليتين اللتين يديرهما.

وخفضت محكمة الاستئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ٢١ ايار (مايو) سنة، لكنها ثبّتت قرار حظر صحيفتي «دومان ماغازين» (باللغة الفرنسية) و«دومان» (بالعربية) وفرض غرامة مقدارها عشرون الف درهم (نحو الفي يورو).

ولم يتناول المرابط اثناء اضرابه سوى الماء المحلى بالسكر. وقالت الطبيبة جميلة غاندي التي تتابع وضع المرابط الصحي انه فقد ٢٠ الى ٢٢ كيلوغراماً من وزنه.